نضال الشعب

جبهة التحرير الفلسطينية

الاثنين 2025/7/7 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (144)

المقررة الأممية فرانشيسكا ألبانيز: «إسرائيل» مسؤولة عن واحدة من أبشع عمليات الإبادة الجماعية في التاريخ الحديث

تحديات ما بعد صفقة ترامب نتنياهو على غزة

افتتاحية العدد

تابع الشعب الفلسطيني وقياداته ونخبه السياسية والمجتمعية في الوطن والشتات، المعلومات المتداولة عن الصفقة ما بين ترامب ونتنياهو بشأن وقف اطلاق النار في غزة، ودور الوسطاء في مصر وقطر، بتقديم بعض التعديلات التي لا تمس جوهر مقترح مبعوث الرئيس الأمريكي ترامب سوى بالجدول الزمني وعدد المحتجزين لدى حركة حماس وما يقابلهم من أسرى فلسطينيين عند كل نبضة من نبضات التبادل مما يعطي لقيادة حركة حماس الاطمئنان أن مهلة الـ60 يوماً من وقف اطلاق النار سوف تمتد بدون خروقات، ولا يعود نتنياهو لاستئناف العمليات العسكرية .

ورغم بيانات حماس المتضاربة بشأن الصفقة وإظهار تمنعاً بالموافقة لحفظ ماء الوجه في أحسن الأحوال ووضع بعض الملاحظات غير الجوهرية على آلية تنفيذ الاتفاق، خصوصاً فيما يتصل بإدخال المساعدات الغذائية والطبية ودور المؤسسات الدولية، وضمانة وقف الحرب مع بدء التفاوض منذ اليوم الأول، ومدى وعمق إعادة تموضع قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة الذي تحتل أكثر من ثلثي أراضيه.

واستكمال لصورة اتخاذ قرار حماس بالموافقة على ذات الصفقة في آذار الماضي والتي كانت كلفتها الالاف من الشهداء والجرحى، وتدمير ما تبقى من منازل وبنى تحتية في أرجاء القطاع المنكوب، أعلنت قيادة حركة حماس أنها استكملت المشاورات مع الفصائل واتخذت قراراً الموافقة بناء على نتائج هذه المشاورات التي أجرتها مع نفسها ولنفسها واستخدمتها سلماً للهبوط عن مطالبها التي كلفت شعبنا المزيد من الخسائر البشرية والمادية، وربما قد يتكرر ذات المشهد إذا ما تعنت نتنياهو برفض مطالب حماس.

ما يهمنا اليوم وقبل كل شيء وهو الأولوية التي لا قبل لغيرها هي وقف الحرب العدوانية على شعبنا لأن كل يوم تستمر فيه هذه الحرب يدفع شعبنا فيها المزيد من مقدراته البشرية والاقتصادية والمادية، وقف الحرب والتوصل إلى فترة تهدئه لالتقاط الانفاس ووقف القتل المجاني في مصائد الموت على نقاط توزيع جمعية غزة اللا إنسانية، وإفساح المجال أمام عودة إدخال المساعدات الغذائية والطبية بدون اذلال وقتل، وبما يمكن الحفاظ على حياة الشعب وكرامته التي هدرت.

نركز جهدنا وفكرنا على ما هو أولوية لنا دون اغفال اجندة نتنياهو في زيارته اليوم الاثنين لواشنطن ولقائه الرئيس ترامب، التي يريد من خلالها أن يقدم بيد وقف اطلاق النار ليحصد باليد الأخرى مكاسب تتعلق بالملف الإيراني الذي عادت الأمور فيه إلى ما قبل حرب الأثني عشر يوماً ولم يتم القضاء فيها على البرنامج النووي الإيراني، بل فتحت الحرب الباب أوسع مما كان قبلها على تفاهمات أمريكية إيرانية لا تقف عند طبيعة البرنامج النووي ، إنما على تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية التي كلا الطرفين بحاجة اليها وهو ما يهم ترامب ولا تعنيه كثيراً عودة نتنياهو لاستخدام فزاعة البرنامج النووي مجدداً لتسويق نفسه داخلياً بإسرائيل وتوريط الولايات المتحدة في أتون الصراعات الإقليمية، وربما قد تكون له الفرصة إذا ما اعيد احياء مسار الاتفاقيات الإبراهيمية وهو ما بحاجة له نتنياهو بشدة كجائزة ترضية عن حسن تنفيذه للإرادة الأمريكية بالحرب في المنطقة ، فمن الواضح تماماً أن مفتاح هذا المسار ما زال بيد المملكة العربية السعودية ، وفي ظل المعطيات الراهنة وبدون مسار فلسطيني يؤدي لحل الدولتين فإن السعودية خارج اللعبة وغير قابلة للانخراط بأي من هذه المشاريع ، بما في ذلك سوريا ولبنان لاستبعاد أية إمكانية لتلبية مطالب الحد الأدنى التي يحتاجها كلا البلدين للانخراط بالمسار الإبراهيمي.

نجاح وقف اطلاق النار والتهدئة هي المسألة الجوهرية بالنسبة لنا ، وإدخال المساعدات والبدء بإعادة انتشار جيش الاحتلال بقطاع غزة، والدخول في مفاوضات لليوم التالي الذي سيتحدد فيه من يحكم غزة ومن سيتولى مهمة انعاش الأوضاع الاقتصادية وإعادة الإعمار، وضمان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بدون مناطق أمنية مجتزئة من حدوده ، بدون شك إن هذه القضايا الجوهرية التي تخص مستقبل غزة ليست شأناً تنظيمياً يخص حركة حماس، بل هو شأناً وطنياًعاماً يعود لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وصاحب الولاية القانونية والجغرافية والسياسية على الأرض الفلسطينية.

ورغم أن الأتفاق لا يشير إلى مستقبل حماس وسلاحها في قطاع غزة وإن كان هو الهدف التفاوضي الأول لحركة حماس طيلة الفترات السابقة من المفاوضات، فإن لا خيار امام حماس سوى أن تأخذ القرار التاريخي الذي تهربت من اتخاذه، وربما اليوم بعد هزيمة المشروع الإيراني بالمنطقة وتفكك محور ما كان يسمى «بمحور بالمقاومة والممانعة» بسقوط نظام الأسد بدمشق، قد يلهم قيادة حركة حماس لاستخلاص الدروس والعبر مما جرى وما هو آت أعظم، لتقوم بالمراجعة السياسية والتنظيمية والنضالية التي تمكنها لكي تصبح جزء من النظام السياسي الفلسطيني. وبدون ذلك فإن استمرار الرهانات السابقة سيدفع ثمنها أولاً وأخيراً شعبنا الفلسطيني وقضيته ليس فقط في قطاع غزة، وإنما بالضفة الغربية والقدس، خصوصاً مع دعوات قادة التطرف واليمين القومي والديني بضم الضفة الغربية أو أجزاء واسعة منها، بالتوازي مع الإجراءات المتصاعدة والرامية إلى تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية بتشديد الحصار والخناق المالي والأمني عليها.

ما زال هناك فرصة ممكنة خلال فترة التهدئة لنعيد بناء الموقف الفلسطيني وإدارة الصراع انطلاقا من القضايا الملموسة ذات الأولوية ونؤجل قضايا الخلاف على انهاء الإنقسام والوحدة الوطنية إلى ما بعد عبور هذا الجسر.

في اليوم العالمي لمكافحتها.. انخفاض عدد القضايا المضبوطة وتفاقم آفة المخدرات في فلسطين

خبراء: الاحتلال مسؤول عن انتشار المخدرات.. وكشك تعتبر دحرها معركة وطنية وأخلاقية

جوعى غزة يعثرون على مخدرات في دقيق المساعدات الامريكية الموزعة بحماية اسرائيلية

تقرير: نائل موسى

رغم التحديات الوجودية غير المسبوقة التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي بجريمة الإبادة الجماعية والتهجير القسري التي يقترفها جيشه في قطاع غزة والعدوان الشامل على الضفة وما فرضه من تبدل الأولويات لمواجهة التداعيات والاحتياجات الطارئة وتعزيز الصمود الوطني، الا انه منعة البيت الداخلي وحماية النسيج الاجتماعي وتحصينه من مخاطر افة المخدرات التي تتنامى في الأراضي الفلسطينية المحتلة تبقى ضمن على رأس الاهتمام الوطني.

ويحمل متابعون سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن انتشار ظاهرة المخدرات في الأراضي الفلسطينية وخصوصا في القدس المحتلة ومناطق خلف الجدار مباشرة بتشجيع الاتجار والتعاطي، أو بتقويض جهود شرطة مكافحة المخدرات والأجهزة المعنية وانشطتها للقضاء على الظاهرة والتوعية من اضرارها، وذلك في إطار حربه الشاملة على الشعب الفلسطيني وسعيه لضرب المجتمع والاجيال، ما يضاعف من أهمية مواجهتها.

وفي هذا الإطار، تعتبر عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، سكرتير دائرة النقابات المهنية والمؤسسات تغريد كشك، مكافحة آفة المخدرات، معركة وطنية وأخلاقية حيث الاحتلال الذي يستهدف الأرض والإنسان، لا يتورع عن دعم شبكات ترويج المخدرات وتسخيرها لضرب القيم الوطنية والانتماء، وخلق بيئة محبطة تقطع الطريق أمام روح المقاومة والتغيير.

وتعود الظاهرة الى الواجهة مع حلول اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، الذي يصادف ٢٦ حزيران، وهو التاريخ الذي قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاحتفال به يوما دوليا لمكافحة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها من أجل تعزيز العمل والتعاون لإقامة مجتمع دولي خال من استخدام المخدرات، وزيادة الوعي بالمشكلة الرئيسية التي تمثلها.

وتُمثل مشكلة المخدرات تحديًا متعدد الجوانب يُؤثر على حياة الملايين، وفي فلسطين التي يضاعف الاحتلال من اخطارها، يهدف الاحتفال الى تعزيز العمل والتعاون لتحقيق عالم خالٍ من تعاطي المخدرات، ورفع مستوى الوعي بتعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

ويدعو شعار عام 2025، « كسر الحلقة المفرغة. #أوقفوا الجريمة_المنظمّة »، إلى اتخاذ إجراءات وإصلاحات طويلة الأمد في مواجهة تحديا متعدد الأوجه يمس الحياة على مستوى الأفراد الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات والمجتمعات التي تتصارع مع عواقب الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، حيث تأثير المخدرات بعيد المدى ومعقد، ويتطلب اعتماد نهج قائم على الأدلة العلمية يعطي الأولوية للوقاية والعلاج.

وتعترف حملة اليوم الدولي للمخدرات لهذا العام، بأن السياسات الفعّالة يجب أن تبنى على العلم والبحث واحترام حقوق الإنسان والتعاطف والفهم العميق للآثار الاجتماعية الاقتصادية والصحية للتعاطي، مقرونة بدعوة لمضاعفة الجهود معا لمكافحة مشكلة المخدرات وفق مبادئ العلم والتعاطف والتضامن، من خلال العمل الجماعي والالتزام بالحلول المرتكزة على الأدلة.

والمخدرات هي كل مادة طبيعية او صناعية، يحدث تعاطيها تأثيرات مختلفة (مسكنة أو منومة او منبهة أو مهلوسة) بأي أشكال ونسب وطرق تعاط، من شأنها أن تعطل العقل جزئياً أو كلياً، وتناولها يؤدي إلى الإدمان؛ الذي يقود الى تأثيرات سيئة على بنية المتعاطي، وحالته النفسية ونشاطه الذهني وتسبب تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع، ويحظر تداولها أو زراعتها، أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون.

ويقصد بتعاطي المخدرات او المؤثرات العقلية، بأنها الاستخدام المتكرر للمخدرات غير المشروعة، أو إساءة استخدام الأدوية الموصوفة أو المتاحة دون وصفة طبية، مما يؤدي إلى عواقب ضارة قد تشمل مشاكل في الاسرة او المدرسة او الجامعة او العمل، او مع افراد المجتمع أو في العلاقات الشخصية، ومشاكل قانونية ومخاطر جسدية مرتبطة بالتعاطي.

ويعرف الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية بأنه مرض دماغي مزمن متكرر يتميز بالبحث القهري عن المخدرات وتعاطيها، ويعتبر مرضًا دماغيًا لأن المخدرات والمؤثرات العقلية تغير في طبيعة الدماغ، وهو مركز التحكم والسيطرة في الجسم وقد تكون هذه التغيرات الدماغية قصيرة او طويلة الأمد، وقد تؤدي إلى السلوكيات والتصرفات الغريبة والمستهجنة.

وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية سلوك إجرامي، له تأثير ضار على المتعاطي نفسه ويمكن أن يشكل خطرا على الآخرين، فالمخدرات تؤثر على عقل المتعاطي وتفقده السيطرة على سلوكه وتصرفاته وتجعله أكثر عدوانية وتحطم قيمه الدينية والأخلاقية والاجتماعية والإنسانية وتجعله غير واعي، فيقدم على ارتكاب أفعال غير أخلاقية دون إدراك أو وعي.

فلسطينيا، وبالرغم من الحالة التي يعيشها المجتمع من حرب وابادة جماعية في قطاع غزة وتشريد وقتل وتخريب المدن في الضفة الغربية بين عامي 2024-2025، الا ان آفة المخدرات انتشرت في الآونة الأخيرة لا سيما بين المراهقين والشباب، وزيد عليها اكتشاف أقراص مخدرة في مساعدات الدقيق التي تقدمها شركة امريكية تحت حماية جيش الاحتلال وسط مطالبات محلية وخارجية بتحقيق دولي مستقل وعاجل.

ورغم تراجع عدد القضايا المخدرات المضبوطة مؤخرا مقارنه مع فترات سابقة، الا ان خبراء يجزمون ان التراجع العددي لا يعكس تقلص ظاهرة التعاطي او الاتجار وتوفير المواد المخدرة والقضايا المرتبطة بهما.

ويعرف سامي أبو سالم جرائم المخدرات بانها تلك الجرائم الجنائية

المقصودة، وتشمل تعاطي وزراعة وإنتاج وصناعة واستخراج وإعداد وعرض للبيع وتوزيع وشراء وبيع وسمسرة وشحن ونقل وتوصيل واستيراد وتصدير المخدرات.

وجرائم المخدرات: هي جرائم جنائية تشمل تصنيع وتوزيع وتعاطي مواد غير مشروعة. ويصنفها أبو سالم إلى الجرائم المتعلقة بالمخدرات، مثل السرقة والحرق العمد والاعتداء على الأطفال والعنف وجرائم الشوارع والتزييف وغيرها من الجرائم التي يتم ارتكابها عندما يكون الشخص تحت تأثير المخدرات او المؤثرات العقلية، مثل: العدوانية، الاغتصاب والتحرش الجنسي، العنف الاسري، ضعف واختفاء القدرات العقلية وحوادث السير، الميول الانتحارية، ارتكاب جرائم للحصول على المواد المخدرة، والجنس مقابل المال.

اما الجرائم المرتبطة، فيقصد بها الجرائم التي يتم من خلالها انتهاك القوانين المتعلقة بالمخدرات. ويشير هذا النوع إلى الأفعال المتعمّدة التي قد تنطوي على انتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تحضيرها، أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي وجه كان، أو السمسرة فيها، أو ارسالها، أو ارسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تصديرها، اما الجرائم المرتبطة بالمخدرات، فمنها إعطاء الفتيات مخدرات دون علمهن من أجل استغلالهن جنسياً تحت تأثير المواد المخدرة، يُنفَّذ على شخص بعد أن أصبح عاجزًا بسبب تأثير أي مواد تؤثر على العقل.

وحسب احصائيات إدارة مكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية، لشهر تشرين الثاني لعام 2024 سجلت 224 قضية، ما بين حيازة، تعاطي، زراعة، تجارة وترويج، وبلغ عدد المضبوطين 254، وكان من أبرز المضبوطات قنب هندي، قنب مصنع، حشيش، حبوب مخدرة، عبوات من غاز الضحك.

كما وتظهر احصائيات إدارة المكافحة، لشهر كانون الثاني لعام 2025 تسجيل 166 قضية، ما بين حيازة، تعاطي، زراعة، تجارة وترويج، وبلغ عدد المضبوطين 194، 191 من الذكور و3 من الاناث، وأبرز المضبوطات قنب هندي، قنب مصنع، حشيش، غاز الضحك، كريستال، واكستازي.

وتبين إحصائية مكافحة المخدرات لعام 2025 انخفاض في قضايا ضبط المخدرات مقارنة مع السنة الماضية.

ويعيد متابعون التراجع الملموس الى تركيز الجهود على التجار والمروجين والمزارعين، والتشديد في قضايا تجارة المخدرات المحولة للقضاء وصدور الأحكام العالية ما أدى إلى لجوء التجار والمروجين لترحيل الجريمة الى المناطق البعيدة والحدودية والنائية والى الداخل الفلسطيني.

ويرون ان هذه الجهود والتوجيهات إذا ما اقترنت بالجهود الأمنية للأجهزة الفلسطينية المختلفة، ستؤدي الى الحد من انتشار ظاهرة الاتجار والتعاطي بين فئات المجتمع.

ويرى الدكتور خالد أبو ظاهر، – جامعة الاستقلال – فلسطين، ان العوامل المسببة لانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين افراد المجتمع الفلسطيني كثيرة ومتعددة ومتداخلة ومتفاعلة فيما بينها، بحيث يصعب الفصل بينها، ويصعب تحديد عامل واحد لها، لان الانسان ما هو الا نتاج بيئته، لذلك يمكن القول ان العوامل المسببة للإدمان مرتبطة بالجانبين الذاتي والجانب البيئي، فهما وجهان لعملة واحدة، وهناك عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية ونفسية وجنسية والاحتلالية والأمنية والثقافية وأخرى تتعلق بالمخدرات من حيث ثمنها وسهولة الحصول عليها.

وبالرغم من جهود الاجهزة الأمنية الفلسطينية الحثيثة للتصدي لظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات المتفشية بالأوساط الشبابية، الا ان توصيات المحللين والمراقبين تؤكد أن الجهود الأمنية لا تكفي للوقاية والمكافحة من ظاهرة تعاطي المخدرات والحد منها.

وتعمل إدارة مكافحة المخدرات في ظروف معقدة وخاصة التقسيمات الإدارية، ومنعها من العمل في العديد من المناطق وعدم سيطرتها على الحدود وشح الإمكانيات، لكنها عملت على تطوير ذاتها وإمكانياتها وقدرات ضباطها وأفرادها وتقديم الدورات اللازمة لهم في هذا المضمار وحققت النجاحات في مكافحة هذه الآفة

وتحث الشرطة الفلسطينية وخاصة إدارة مكافحة المخدرات وبإسناد المؤسسة الأمنية وبتعاون واضح من المواطنين السعي للحد من انتشار الآفة ، التي تتنامى في كل المجتمعات معتمدة، على عقيدة وطنية تؤمن بضرورة المحافظة على ابناء الشعب الفلسطيني في ظل الاستهداف الكامل له من قبل الاحتلال في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، على قواعد قانونية أساسها القرار بقانون رقم 18لعام 2015 وتعديلاته والصلاحيات التي منحها لها القانون وكلفها بمكافحة هذه الجريمة، وملاحقة من يرتكبها، والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة .

المتحدث باسم الشرطة العقيد لؤي ارزيقات، رأى ان الانخفاض في عدد قضايا ضبط المخدرات التي سجلت هذا العام لا يعد مؤشرا على انخفاض المستهلكين والمتعاطين للمواد المخدرة وتنامي الطلب عليها حيث اعتمد الكثير منهم على شراء المواد المخدرة من المناطق الحدودية والقريبة من جدار الضم والتوسع وأبراج المراقبة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي.

ويشير التكييف القانوني للقضايا الى ان نسبة قضايا ضبط التعاطي ما زالت تشكل 90% من قضايا الضبط خلال السنوات السابقة، بينما تشكل قضايا الزراعة والتجارة والترويج والتخزين 10% اضافة الى ان وسائل تهريب جديدة ظهرت مؤخرا قادمة من الخارج كان اخرها تهريب حبوب (الكبتاجون) داخل أرجل طاولة بشحنة قادمة من تركيا، وأخرى بشحنة ملابس وهذا يشكل عبء آخر وأسلوب جديد يجب مكافحته.

وفي المقابل، أشار ارزيقات الى ثقافة قانونية واجتماعية بدأت تظهر في المجتمع الفلسطيني تمثلت بجرأة الأسرة في الابلاغ عن أحد افرادها لتعاطيه المخدرات، وبالتالي تُقدم الحماية له وللأسرة وللمجتمع.

والمضبوطين في هذه القضايا يشمل حملة الهوية المقدسية أو الزرقاء الذين يرتادون على اريحا للتنزه والاستجمام)، تلتها محافظة طولكرم والتي سُجل فيها 212 قضية بنسبة بلغت 12% (أيضا قضايا تعاطي وحيازة والمضبوطين في هذه القضايا ممن يحملون هوية إسرائيلية) ، وبعدها جاءت بيت لحم وقلقيلية بنسبة 11% لكل منها ، بينما كانت طوباس المحافظة الأقل تسجيلا لهذه القضايا بنسبة بلغت 2% .

وأوضح ارزيقات بأن المقبوض عليهم في جرائم المخدرات على مدار العام اشتملت على جميع الفئات العمرية، ولكنها تركزت في الفئة ما بين 18- 35عام بنسبة 76%، تلتها ما بين 35- 45 عام بنسبة 16%، والأقل من 18 عاما 5%، الفئة العمرية ما بين 45-55 2%، والاكثر من 55 عام بنسبة 1%، كما كانت فئة غير متزوجين أعلى نسبة ما بين المتعاطين بنسبة 61%، والمتزوجون 37%، والأرامل 3% والمطلقين 2%.

تغريد كشك، قالت إن هذه الآفة خطيرة وتهدد صحة الفرد، والنسيج الاجتماعي الفلسطيني بأكمله، وتشكل إحدى أدوات الاحتلال الإسرائيلي لضرب منعة شعبنا وتدمير مستقبل شبابه، لا سيما في القدس ومخيمات اللجوء والمناطق المهمشة.

وأضافت: الاحتلال الذي يستهدف الأرض والإنسان، لا يتورع عن دعم شبكات ترويج المخدرات وتسخيرها كأداة لضرب القيم الوطنية والانتماء، وخلق بيئة محبطة تقطع الطريق أمام روح المقاومة والتغيير.

وقالت: جبهة النضال الشعبي تؤكد أهمية بناء استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة المخدرات تشارك فيها المؤسسات الأمنية والتربوية والإعلامية والاجتماعية ودور العبادة، بحيث تعتمد هذه الاستراتيجية على دعم جهود مؤسسات العلاج والتأهيل، وتوفير إمكانيات الدعم النفسي والاجتماعي للمتعافين من الإدمان.

كما دعت كشك إلى إشراك النقابات والمؤسسات المهنية والمجتمعية في حملات التوعية والتثقيف، وإلى تحمل مسؤولياتها في حماية البيئة المهنية والمجتمعية من هذه الظواهر، وتعزيز دور المرأة والشباب في المبادرات التوعوية الرقابية التي تعتمدها المؤسسات والنقابات كخط دفاع أول عن القيم المجتمعية والهوية الوطنية.

كشك، ختمت بالقول: إننا في جبهة النضال نرى أن مكافحة المخدرات هي معركة وطنية وأخلاقية بامتياز، تتكامل فيها الأدوار الرسمية والشعبية، وتتطلب وحدة الجهد والتخطيط والتنفيذ، كما تتطلب الإرادة السياسية لمجابهة الاحتلال وأدواته.

شعبنا يريد الخروج النهائي من أتون الحرب

بقلم: د. فريد اسماعيل

صورتان قاسيتان انتشرتا على وسائل التواصل الاجتماعي من قطاع غزة تختصران المشهد وتعبران عن أبشع مظاهر الاعدام لكل ما عرفناه من مفاهيم انسانية، صورة لأسير محرر يحتضن طفله بعد استشهادهما جراء قصف من طيران الاحتلال على غزة. الشهيد بسام يغمر طفله ويلصقه بجسده لجهة القلب عل أضلع الاب البارزة بسبب الجوع تكون درعا حاميا لطفل بريء كل جريمته بنظر القتلة والمتفرجين من صهاينة وامريكيين واجانب وعرب أنه فلسطيني ولد في غزة. صورة لا يمكن لأي ناظر أن يمعن النظر فيها لأكثر من لحظات لما تحمله من ألم يعجز الإنسان على تحمله، فكيف بأهل غزة الذين تتكرر لديهم هذه الصورة وبأسماء مختلفة عشرات المرات كل يوم.

الصورة الأخرى، شاب فلسطيني في غزة اخترقت رصاصات الاحتلال قدمه، يسير مشيا نحو المستشفى حاملا كيس طحين على كتفه رافضا التخلي عنه او التفريط به. يصل إلى المستشفى مدرجا بالدماء، يستلقي على الأرض محولا كيس الطحين إلى وسادة تحت رأسه. يقدم حياته من أجل الحصول على هذا الكيس كونه يمثل طوق نجاة لأطفاله وأهله. من المؤلم جدا في غزة أن يصبح كيس طحين يستحق التضحية بالروح إنقاذا للعائلة من الموت جوعا.

صورتان مؤلمتان تعكسان واقع القطاع اليوم. أبرياء يقتلون في خيامهم، وآخرون أمام مصائد الموت المسماة مؤسسة غزة الإنسانية. فقد كشفت وكالة اسوشييتد برس في تحقيق خاص، عن تورط متعاقدين امنيين أمريكيين يعملون في مواقع توزيع المساعدات في غزة بممارسات وصفت بالخطيرة وغير المسؤولة، من بينها استخدام الذخيرة الحية باتجاه المدنيين الفلسطينيين، وان سلوكهم يوحي بأن لديهم ترخيصا مفتوحا لفعل ما يحلو لهم استنادا إلى ما أكده إثنين من المتعاقدين. وقد ذكرت مسؤولة اممية في تقريرها حول غزة بأن مؤسسة غزة الإنسانية أصبحت فخا للموت. فحتى اليوم فقد قطاع غزة ما يقارب المئة ألف شهيد يشكلون حوالي ٤% من سكانه (وليس ما بين ٥٧ و٥٨ ألف كما يدعي البعض)، يضاف إليهم ٢٠٠ ألف جريح أصبح أكثر من ٢٥% منهم من ذوي الحاجات الخاصة بفقدانهم أجزاء من اجسادهم. وبالنسبة للممسكين بمفاتيح الحل، فلا يرف لهم جفن طالما يتنقلون بين فنادق قطر وتركيا الفاخرة مستمتعين بكل نعمها ورفاهيتها. فالفكر الإخواني الذي يعتنقونه يرى أن السلطة وسيلة لتحقيق مشروعهم المركزي الكبير مهما بلغ حجم الخسائر البشرية والمادية، ومئات آلاف الضحايا ليسوا سوى تناقص في الأرقام طالما هناك مساحة للتفاوض مع العدو الصهيوني عبر شريكه الأمريكي يمكن أن يشكل فرصة للبقاء في السلطة ولو بصلاحيات أقل مما كان لدى روابط القرى.

والسؤال الابرز، الا تدرك حركة حماس أن المخطط الصهيوني الأهم والخطر الأكبر يتمثل بالإجراءات الصهيونية المبرمجة في الضفة الغربية من وطننا، أو أن أحدا لم يخبرهم بتسارع وتيرة الاستيطان وبناء المستوطنات وتوسعتها في الضفة في عملية تغيير ديمغرافي ممنهجة تمهيدا للضم الفعلي، ام أن رفاهية الفنادق تشغلهم عن متابعة تصريحات وزراء إسرائيليين من بينهم وزير العدل ياريف ليفين الذي حث الحكومة على فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية بشكل فوري، معتبرا أن الظروف السياسية الحالية مؤاتيه لتنفيذ هذه الخطوة ولا يجب تضييع الفرصة ، ام أنهم أيضا لم يتنبهوا إلى توقيع أربعة عشر وزيرا صهيونيا ورئيس الكنيست على رسالة تطالب رئيس الوزراء نتنياهو بالمصادقة على قرار الضم قبل نهاية الدورة البرلمانية الصيفية.

التهرب من الاستحقاقات وعملية شراء الوقت التي مارستها الحركة طوال فترة حرب الإبادة لم تعد تجدي نفعا. فالمتغيرات الميدانية والجيواستراتيجية التي عصفت بالمنطقة والاقليم لم تأتي متناغمة مع رهانات قادة الحركة واهواءهم وتوقعاتهم. والسوء في التقدير أعطى دفعا قويا ومتسارعا لنتنياهو وشركاءه الامريكيين للتمدد وبسط النفوذ والهيمنة الشبه مطلقة على المنطقة في إطار شرق اوسطهم الجديد. كما أن الخطأ في الحسابات فتح المجال لحكومة الاحتلال الفاشية باتخاذ كل الإجراءات الميدانية والتشريعية لتصبح عملية الضم في الضفة أمرا واقعا مفروضا عمليا وتشريعيا. ولذلك فإن عملية شراء الوقت اليوم من قبل الحركة لم يعد فقط غير مجد، وإنما فرصة إضافية لنتنياهو لاستكمال تحقيق أحلامه في الضم والقتل، يفقد خلالها شعبنا الفلسطيني ما يقارب المئة شهيد كل يوم. ولذلك فإن أهلنا في قطاع غزة اليوم لا يطالبون فقط بتفاهمات على هدنة توقف القتل لستين يوما يعودون بعدها إلى نفس الدوامة رغم الوعود بتفاوض جدي بوقف الحرب، إنما يطالبون بالخروج النهائي الآن من اتون هذه الحرب ووقف فوري لحرب الإبادة والتجويع، وبالتالي إزالة مبررات استمرارها وفي مقدمها الأسرى الصهاينة الذين تحولوا من ورقة بيد حماس إلى عبء عليها وعلى شعبنا الفلسطيني.

لقد آن الأوان للحركة أن تقوم بمراجعة نقدية تقف خلالها أمام آلام شعبنا وعذاباته، وتتخذ خطوات جريئة بإنهاء ملف الأسرى الصهاينة لوقف الحرب وتجنيب شعبنا مخاطر أكثر كارثية، كما عليها تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الذاتية، وأن تقطع الطريق على نتنياهو بإعلانها الواضح أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي صاحبة الولاية على القطاع كما على كل الأرض الفلسطينية، ووقف المراهنة على متغيرات اقليمية لن تأتي. فالهدف الأساس يجب أن يبقى، إنقاذ أبناء شعبنا من القتل والتجويع ومنع التهجير والحفاظ على قضيتنا الوطنية.

العنصرية سلاح إسرائيل الاستراتيجي

بقلم: عائدة عم علي

ليس خافيا على أحد، ان دولة الاحتلال الفاشي أضحت مثقلة بقوانين عنصرية تخلقها هي لقهر الشعب الفلسطيني والسيطرة على أرضه، ومن جانب آخر، قطع الطريق على أية حكومة إسرائيلية قادمة، ومنعها من التنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين التاريخية لغاية الوصول الى اتفاق سلام مستفيدة من ازدياد نسبة المتطرفين التي ستصل الى ما نسبته 62 بالمائة في عام 2025 وفق احصائيات إسرائيلية عديدة.

وتترافق هذه القوانين العنصرية مع امتلاك أسلحة استراتيجية تمكن جيش الاحتلال الإسرائيلي بان يكون الأفضل في ميزان القوى، من كل الجيوش العربية مجتمعة، إضافة الى المبادرة بالهجوم، ونقل المعركة إلى أرض الآخر وتجنيب الداخل الإسرائيلي تبعات الحرب التي تشنها كل هذا في غلاف دولة ديموقراطية لليهود.

الاحتلال الكولونيالي الذي يواصل جرائمه وممارساته العنصرية والإرهابية بحق الشعب الفلسطيني، على مرأى ومسمع العالم أجمع، غير آبه بما يمكن أن تجره عليه هذه الجرائم الوحشية وهو يعلم أنه فوق القانون الدولي، والمجتمع الدولي الرسمي في خندقه، وأن القوى الفاعلة في هذا المجتمع الدولي تتحرك اليوم من أجل بقاء هذا الكيان فوق القانون وقد سخرت سياساتها ودبلوماسيتها ومجهوداتها العسكرية لصالحه وللدفاع عنه، بل إنها عدت كل جريمة يقوم بها دفاعًا عن النفس ومن حقه أن يتخذ الوسائل اللازمة في سبيل ذلك.

كيان الاحتلال وبعد ما سمي ب «الربيع العربي » أصبح في مأمن أكثر سيما وأن هذا « الربيع «مهد له الأوضاع، والأرضية الكاملة في المنطقة لينطلق فيها لا ليمارس عصريته وحشيته في فلسطين المحتلة وليمد أذرع مشروعه الاحتلالي في المنطقة، وهو على يقين بأن داء الفتن الطائفية والمذهبية تحوّل إلى سرطان خبيث يهدد كيان المنطقة برمتها.

ولهذا لم تكن المجازر والإعدامات الميدانية بحق أبناء شعبنا الفلسطيني وحملات الاعتقال والدهس بحق الأطفال، وهدم المنازل على رؤوس أهلها، وسن القوانين العنصرية سوى مظاهر وتعبيرات عن الوضع العام العربي وما آل إليه من تشرذم وتفرقة تعصف بأبناء العروبة وكذلك لم تكن إلا انعكاسًا لحقيقة «الربيع العربي»، وهو ما تجلى من الدعم المطلق الذي قدمه الاحتلال للجماعات الارهابية المسلحة كي تعيث فساداً وإجراما مدججة بدعم صهيوني.

أن جميع الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال العنصري صباح مساء هي صورة مريعة ومفزعة للتحول لدى بعض القوى الكبرى في سياساتها المتحالفة استراتيجيًا مع الكيان وتخاذلها عن القيام بما يتوجب عليها أخلاقيًا وإنسانيًا وقانونيًا.

ومنسوب سعار عنصرية الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين تخطى أبسط قواعد القيم الإنسانية، الآخذة في الارتفاع مع تواطؤ بعض الأنظمة ناهيك عن الدعم الأمريكي – الغربي المطلق.

فالمجازر والابادة الجماعية بحق شعبنا في غزة وهدم المخيمات في الضفة الغربية تؤكد استشراء سعار العنصرية مع غياب مطلق وصمت مريب لردود فعل قوية المجتمع الدولي، وهو ما يفسره الإسرائيلي بأنه ضوء أخضر لمواصلة جرائمه بحق الإنسانية والمدنيين العزل.

ان ما مررنا به من تجارب تجعلنا ندرك أن الثوابت وأقدس مقدساتنا اصبحت مستهدفة بمخططات الاحتلال الصهيو -أميركي

وبنظرة تحليلية للمشهد السياسي في اسرائيل نكتشف ان ثمة «تحولا لدى الصهيونية الدينية من الامساك بالقضايا المجتمعية الى الامساك بالمجتمع والسياسية معا» والتحكم به من هنا نرى ما تقوم به حكومة نتنياهو من قتل واجرام بحق الشعب الفلسطيني تساق له ذريعة أن توقف آلة القتل سيؤدي الى فرط عقد الحكومة والائتلاف الحاكم ,ولا تقف الأمور عند هذا الحد الجنوني بل يوازي ذلك تماما استمرار الاعتداء على دور العبادة ولاسيما المسجد الأقصى وزرع المستوطنات وتهويد الاراضي والدعوة الى ضم الضفة الغربية والحديث عن حدود اسرائيل الايديولوجية التوراتية بدل حدودها السياسية الراهنة وبناء شرق اوسط جديد بمواصفات اسرائيلية .

وهذا ما جاء غير مرة على لسان نتنياهو في الآونة الأخيرة ولاسيما بعد حربه على لبنان واعتداءاته المتكررة على سورية والسيطرة على مزيد من الارضي في القنيطرة والجولان.

يبقى التحول الأهم لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية هي القدرة على تغيير الاحداث ولاسيما مسار التطبيع الذي كان يتحرك في كيفية تهيئ كل الظروف لنجاحه واتساع دائرته ,ومع انه لم تتحرك الدول المطبعة لقطع علاقاتها او سحب سفرائها احتجاجا على المجازر إلا ان الشارع العربي توحد بشكل في عدائه لذلك الكيان ورفضه القاطع للتطبيع السياسي معه وهذا سيحرج من يفكرون في التطبيع ويضعهم في مواجهة صعبة مع شعوبهم ولاسيما في ظل ما يرتكب من مجازر بحق الشعب الفلسطيني وتغول للتيار الديني في إسرائيل والاعتداءات المتكررة على الاماكن المقدسة والدعوات المتكررة لإزالة كل اثر اسلامي من القدس بما في ذلك المسجد الاقصى واعادة بناء ما سمي الهيكل الثالث .

ولعل محاولات اخراج الدول العربية الفاعلة من معادلة الصراع ورفض مطالبة المملكة العربية السعودية بحل الدولتين كسبيل لأنهاء الصراع في المنطقة وحديث نتنياهو المتكرر عن إقامة شرق جديد عبر سلام تفرضه القوة وتناغم الرئيس ترامب معه هي مؤشرات حقيقية على أن عقلية اخرى باتت تحكم الصراع القائم وهي السلام مقابل السلام الذي هو في حقيقته سلام مقابل الاستسلام وليس معادلة الارض مقابل السلام وحل الدولتين ما يفرض مزيدا من التعقيد.. سيقى الشعب الفلسطيني الرقم الصعب.

غزة تُباد... والعالم يصفّق للمجرم

بقلم: علاء الشبلي

أمام أنظار العالم، وعلى مرأى ومسمع من مؤسسات القانون الدولي ومنابر حقوق الإنسان، تُباد غزة بلا هوادة. يُقتل الأطفال وهم نائمون، وتُقصف المستشفيات والمدارس، ويُدفن الأحياء تحت الركام، والعالم لا يزال يتعامل مع الكيان الصهيوني كدولة «تدافع عن نفسها». المجتمع الدولي برمّته يقف عاجزًا أو متواطئًا، وأغلب العواصم الكبرى باتت تنظر إلى ما يحدث في غزة من زاوية سياسية باردة، وليس من زاوية إنسانية أو أخلاقية. لا حديث عن وقف العدوان، ولا مساءلة للمجرمين، ولا حتى إدانة حقيقية. كل ما يصدر هو بيانات توازن بين الجلاد والضحية، وتخشى أن تسمي الأمور بمسمياتها.

في هذا المشهد الأسود، تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور المايسترو. إدارة البيت الأبيض تمسك بخيوط المسرح الدموي، تواسي نتنياهو وتُهدّئه، لا حبًّا بكيانه، بل من أجل ترتيب المشهد بما يخدم مصالحها الخاصة، خاصة في فترة انتخابية حساسة يسعى فيها ترامب لاستعادة النفوذ في الشرق الأوسط على حساب دماء الفلسطينيين.

نتنياهو، المجرم الذي لا يشبع من الدم، وجد فيما يسمّى «عملية السلام» مظلة مثالية لتمرير مشاريع استعمارية خطيرة. هو لا يبحث عن السلام، بل يستغل المصطلح لتبرير التوسع، والحصار، والتهجير، وهدم ما تبقى من حلم فلسطيني. كل زيارة له إلى واشنطن كانت مقرونة سابقًا باجتياح أو تسوية ظالمة أو صفقة مشبوهة، والزيارة القادمة ليست استثناء.

الأنظمة العربية الرسمية، للأسف، لا تزال تغرد خارج السرب الفلسطيني. البعض يتفاخر بمواقف «شجاعة» لا تتعدى بيانات إعلامية أو مبادرات سطحية، بينما الشعوب تُدرك تمامًا حجم الخيانة والخذلان. هناك من يطبّع، وهناك من يبرر، وهناك من يصمت، وكلهم في النهاية شركاء في هذا الانهيار الأخلاقي الكبير.

أما إيران، التي لطالما رفعت شعارات الدعم لفلسطين، فقد خرجت من المعادلة بعد الحرب الأخيرة. حربها انتهت، وتوقفت الرسائل، وتركت الساحة خالية من أي توازن إقليمي كان يمكن أن يضغط على الاحتلال. هذا الانسحاب ترك الاحتلال يرتكب جرائمه في غزة دون حساب، وأعطى ضوءً أخضر غير مباشر للمضي في مشروع الإبادة.

اليوم، غزة وحدها تواجه العدم. لا ماء، لا غذاء، لا دواء، ولا ممرات آمنة. حتى صوتها بات يخنقه الغبار والدخان، وكل ما يصل إلى العالم ليس أكثر من أرقام وإحصاءات جافة لا تترجم حجم الألم والمعاناة التي يعيشها أهلنا هناك. زيارة نتنياهو القادمة إلى واشنطن ليست «دبلوماسية»، بل هي خطوة مفصلية في سياق تصفية ما تبقى من القضية الفلسطينية، وإعادة ترتيب المنطقة على أسس جديدة، تُقصى منها الحقوق، وتُعلّى فيها لغة القوة والمصالح.

ما يحدث في غزة اليوم هو اختبار صارخ للضمير الإنساني، ومن لا يقف مع الحق في هذه اللحظة، فقد اختار الوقوف في صف القاتل، سواء بالسكوت أو بالتواطؤ أو بالتطبيع.

المثقف ليس مجرد شاهد

بقلم: محمد علوش

في الأرض التي تنزف منذ أكثر من سبعين عاماً، حيث يولد الطفل على صوت القصف، وتحاك الحكايات من خيوط الدمّ والتراب، ينهض المثقف والشاعر والكاتب الفلسطيني لا كمن يسرد وقائع، بل كمن يخوض معركة بمداد القلم بدل الرصاص، يحمل وطناً بأكمله بين ضلوعه، في وجه محوٍ ممنهج وقلعٍ لا يرحم.

المثقف الفلسطيني ليس مجرد شاهد على الجرح، بل هو ضمير الأمة الناطق، وذاكرتها التي تتحدى النسيان، إنه من يحوّل الألم إلى وعي، والدمعة إلى بيان، والركام إلى قصيدة، ففي زمن تتشابك فيه آلة الإبادة والتطهير العرقي وسياسة الحصار والتجويع والعقاب الجماعي مع أدوات التضليل، يصبح القلم خندقاً، والكلمة طلقة، والرواية حصناً منيعاً ضد زيف السرديات الغازية.

في وجه المشروع الاستعماري الصهيوني، الذي لم يكتف بسرقة الأرض بل طمح إلى طمس الهوية وسرقة الرواية، وقف الكاتب الفلسطيني سداً منيعاً، محمود درويش، غسان كنفاني، إميل حبيبي، فدوى طوقان، توفيق زّياد، معين بسيسو، وسميح القاسم، لم يكونوا مجرد أدباء، بل كانوا في طليعة المناضلين الذين حملوا على أكتافهم عبء الوطن، ودافعوا عنه على جبهة المعنى، حينما غابت البنادق أو انكسرت.

غسان كنفاني، الذي اغتيل جسداً في بيروت وبقي اسماً خالداً وفكراً، علّم الأجيال أن الكتابة موقف، وأنه لا حياد في معركة الحرية، ومحمود درويش الذي أبدع في تحويل اللغة إلى أرض بديلة، وقال: «على هذه الأرض ما يستحق الحياة»، صار أيقونة للكرامة الوطنية، في وجه كل محاولات القتل الرمزي والمادي.

المثقف الفلسطيني اليوم، في ظل المجازر المفتوحة والاقتلاع المستمر، لم يعد يملك ترف التنظير، هو في مواجهة مباشرة مع الاحتلال وأعوانه، مع الرواية الغربية التي تزوّر الحقائق، ومع صمت العالم الذي يساوي بين الضحية والجلاد، عليه أن يصرخ لا ليسمع، بل ليوقظ، وأن يكتب لا ليطرب، بل ليشعل، وأن يروي لا ليُرفّه، بل ليقاوم.

ولئن كان الاحتلال يسعى إلى اغتيال الجسد، فإن المثقف الفلسطيني يسعى إلى تخليد الروح، وإن كانت الطائرات تهدم البيوت، فإن الكلمات تعمّر الوعي، وهكذا، يصبح المثقف مقاتلاً في حرب لا تخاض بالسلاح وحده، بل تخاض بالعقل، والذاكرة، والإرادة.

إنها مسؤولية أخلاقية وتاريخية، أن يبقى الكاتب الفلسطيني الطليعي والملتزم بحالة اشتباك في خندق المواجهة، لا ليحكي فقط عن فلسطين، بل ليجسّدها في كل جملة، وفي كل قصة، وفي كل حرف، لأن من يكتب عن وطنه تحت النار، لا يكتب حبراً، بل يكتب بدمه ولحمه الحي من أجل أعدل قضية.

فليعلم العالم أن للمثقف الفلسطيني جبهة لا تُقصف، وقلعة لا تُهدم، وأن الكلمة الفلسطينية لا تموت، لأنها ولدت من رماد، ونمت في حجارة، وعاشت في ذاكرة لا تشيخ.

«اتفاقيات أبراهام».. والشرق الأوسط الجديد؟!

بقلم: خليل حمد

لا مكان للصدفة في السياسة، كل تفصيل محسوب بدقة، الجميع يتحرك على رقعة الشطرنج العالمية وفق مخطط يطول او يقصر وفقاً لعوامل عديدة: قوة اللاعب، حلفاؤه الدوليون، وقراءته لمنبع الخطر المحيق به. بهذا المنطق لا يمكن أن يكون مصادفة تزامن تصريحات الرئيس الأمريكي عن انضمام دول جديدة إلى اتفاقيات التطبيع، مع الحملة «الإسرائيلية» الجديدة التي أطلقت مؤخراً تحت عنوان «الائتلاف من أجل الأمن الإقليمي – درع إبراهيم». في المشهد لوحة دعائية ضخمة في تل أبيب تُظهر ترامب في مركز الصورة وعلى جانبي كتفيه كل من رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، يحيط بهم عدد من القادة العرب، ملوكاً ورؤساء، بعضهم وقعوا اتفاقيات مع تل أبيب، وبعضهم لم يفعلوا ذلك، أو لم يفعلوا ذلك بعد! الكتابة على اللوحة تقول: «فرصة جديدة للشرق الأوسط». يعتقد البعض أن هذه التفاصيل مجرد لعبة نفسية للقول إن الولايات المتحدة و«إسرائيل» تشارفان على تحقيق الانتصار الكامل في معركة تغيير وجه المنطقة، وإن وضع صور الرئيس السوري أحمد الشرع واللبناني جوزيف عون سيثير الكثير من الشكوك، ويُضعف عزيمة من بقي صامداً من أبناء الأرض الفلسطينية، وكأنه يقول لهم: لوحدكم تقاتلون! خصوصاً وأن رسالة الحملة الإسرائيلية واضحة من خلال شعار «درع أبرهام» الذي يُفترض أن «يحمي إسرائيل» ويؤمن لها محيطاً حيوياً «سلمياً».

الأكيد أن شيئاً ما يُطبخ على نار متقدة في الفترة الأخيرة، فالأحداث المتسارعة تقول إن الولايات المتحدة جهزت معظم تفاصيل المشهد لأجل «شرق أوسطها الجديد». فمثلاً، وبغض النظر عن التصريحات غير الرسمية التي تصدر من تل أبيب أو واشنطن حول «محادثات سورية إسرائيلية لتوسيع اتفاقية أبراهام»، يبدو الرد الرسمي السوري باهتاً. مصدر رسمي سوري قال إن: «التصريحات المتعلقة بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل في الوقت الحالي سابقة لأوانها». لم ينفِ المصدر إمكانية التوقيع، هو فقط اعتبر الأمر «سابقاً لأوانه» ما يعكس النية في التوقيع.

الشروط العلنية السورية تربط «الحديث عن التفاوض بشأن اتفاقيات جديدة» بـ «الالتزام الكامل باتفاقية فك الاشتباك لعام 1974 والانسحاب من الجولان السوري المحتل»، لكن المصادر لا تنفي بشكل حازم الأنباء عن التفاوض المباشر التي تم الحديث عنها. أضف إلى ذلك أن الأفعال هي المقاييس. لم تتخذ السلطات السورية الجديدة أي إجراء في مواجهة التوغل الإسرائيلي الفاضح في الجنوب السوري، وصولاً إلى مشارف قطنا بريف دمشق (نحو 25 كم عن العاصمة)، توغل يكرر الإسرائيليون بشكل واضح أنهم لن يتراجعوا عنه، ناهيك عن الانسحاب من الجولان العربي السوري المحتل منذ العام 1967. المشهد برمته مثير للريبة.

في لبنان يبدو الأمر أكثر غموضاً. لا دلائل على أي تواصل مع السلطات الرسمية اللبنانية. البلد الصغير الذي تحتضنه سورية جغرافياً على شاطئ المتوسط، ويعاني ضغوطاً اقتصادية قاسية جداً، وتعرض لحرب إسرائيلية شعواء أواخر العام 2024، لن يكون في وضع يُحسد عليه إذا ما بدأت بوادر «التطبيع» بين دمشق وتل أبيب بمباركة عربية، وقد لا تمتلك بيروت خيارات كثيرة في وضع كهذا، خصوصاً في ظل انقسام داخلي شديد يلقي بظلاله على مختلف مراكز صنع القرار في لبنان.

اللافت أيضاً أن الحديث عن «اتفاقات أبراهام» يشمل بالنسبة للولايات المتحدة و«إسرائيل» دولاً سبق ووقعت اتفاقات مع تل أبيب، كمصر مثلاً، التي ارتكب رئيسها الأسبق أنور السادات إثم «كامب ديفيد» وحيداً قبل نحو 57 عاماً. وهنا يصحُّ أن نسأل عن الفرق بين المشروعَين. الجواب يكمن في اختلاف السياق التاريخي وعدد الأطراف المشاركة ونتائج الاتفاقيات، ففيما تم توقيع «كامب ديفيد» خارج الإجماع العربي، تم التوقيع على اتفاقيات أبراهام بمباركة عربية وبالجملة، وهو ما «سيشجع» المنضمين الجدد للتوقيع.

الفرق الأبرز ربما أن «كامب ديفيد» أنهت حالة الحرب بين مصر و«إسرائيل» في مرحلة تاريخية كانت المواجهة فيها تأخذ طابعاً عسكرياً، وتضمنت انسحاب الجيش الإسرائيلي من سيناء المصرية، ما أدى إلى فتح الباب لتعاون اقتصادي ودبلوماسي، بينما تم التوقيع على اتفاقات أبراهام بين دول لم تكن في حالة حرب أساساً مع «إسرائيل»، وفي سياق تاريخي بعيد عن «عسكرة الصراع» من قبل الأنظمة العربية على الأقل، ونصت المعاهدات الجديدة على «تطبيع كامل للعلاقات» مع «إسرائيل»، مع تعهدات بالتعاون في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والسياحة والأمن. بمعنى آخر: غيرت اتفاقيات أبراهام في الديناميكيات الإقليمية وطبيعة التحالفات وهوية المنطقة.

رغم ذلك، بقي الشعب العربي في الدول التي وقعت الاتفاقيات الأولى مع تل أبيب عصياً على التطبيع الكامل مع «إسرائيل» التي لازالت تحتل فلسطين ومقدساتها، وتمارس أبشع أنواع التهجير القسري والتطهير العرقي والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. الحرب على غزة هنا لعبت دوراً في إعادة التركيز العربي والعالمي على الوجه الحقيقي البشع لـ «إسرائيل»، ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى الحملة الأمريكية الإسرائيلية الهادفة إلى توسيع اتفاقيات أبراهام، على أنها محاولة لإحراز ما يمكن إحرازه كجائزة ترضية لحكومة بنيامين نتنياهو العاجزة إلى اليوم عن هزيمة غزة، القطاع المحاصر منذ عشرين عاماً والمستهدف بمختلف أنواع الأسلحة منذ أكثر من عشرين شهراً. قد يكون هدف ترامب الساذج المساومة على وقف الحرب مقابل اتفاقيات التطبيع الجديدة، متغافلاً عن أن الاتفاقيات التي لم توقّع بعد هي أعقد الاتفاقيات وأكثرها دقة في التفاصيل.

ختاماً، لا بد من الإشارة إلى أن الفلسطيني يدرك أنها معركته قبل وبعد كل شيء. مواجهة الاحتلال وممارساته، والتمسك بخيار دولته المستقلة على أرضه. لم يعول الفلسطيني يوماً على أحد، منذ أن شقت «كامب ديفيد» الصف العربي الذي كان سهل التصدُّع أساساً. لم ينتظر يوماً شيئاً من حاكم أو من نظام حكم. ما انتظره وينتظره الفلسطيني هو موقف الشعب العربي الذي يدرك أن له حقاً في فلسطين وفي مقدساتها، وأن أي «توقيع» يسبق إقامة الدولة الفلسطينية هو خنجر يغرزه العربي في خاصرته هو، قبل الفلسطينيين والإنسانية، فلا هكذا تورد الإبل يا عرب؟! .

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

مطالب إصلاح السلطة وأزمتها المالية نقيضان بنتيجة واحدة

على بقايا حطام رواتب، ووسط حالة من صمت صارخ تجاه تداعياتها على جمهور الموظفين العمومين، وتركهم فريسة لتوحش رأس المال، وازدياد أسعار المواد الأساسية مع تدهور اقتصادي، وكذلك إجراءات البنوك بحق المقترضين، بات الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية التي تعيش تحديات عدوان غاشم يقطع يقتل ويعتقل ويدمر واوصالها بالبوابات الحديدية والحواجز العسكرية على مداخل القرى والبلدات ويحولها الى سجن كبير، على سطح صفيح ساخن مع تتفاقم مؤشرات ومقدمات تنذر بانفجار قد يحدث في اي وقت ولأي سبب، في وجه السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتواجه السلطة الوطنية أزمة مالية خانقة شديدة تتعمق باستمرار، مهدده انهيارها المالي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع مصادر التمويل والمساعدات الخارجية الأجنبية والعربية وكذلك عوائد المقاصة التي تجبيها إسرائيل وتحتجز اغلبها بذرائع شتى.

يدرك الموظفون والرأي العام الفلسطيني شدة الحصار المالي المفروض على السلطة الوطنية، لكن ما لا يفهمونه حتى اللحظة هو تراخي الحكومة الفلسطينية تجاه هذه المسالة، وعجزها عن توفير أدنى مقومات الصمود والبقاء للمواطن وفي المقدمة رعايا الحكومة قطاع الموظفين العمومين لديها، الذين باتوا على قارعة الطريق يواجهون تراكم الديون وفوائدها من جانب وعدم القدرة على الايفاء بأبسط الالتزامات تجاه عائلاتهم، في المجالس المغلقة وفي الغرف كما في المؤسسات الحكومية حالة سخط واسعة تجاه الحكومة التي لا تقدم حتى احاطة مالية للرأي العام حول الوضع، سوى بيانات تصدر مع اقتراب صرف نسبة من الراتب الذي بات يهم كثيرون فيما هو مصدر قلق للموظف.

القيادة قدمت جل أوراق اعتمادها بما يسمى منظومة الإصلاح دفعة واحدة دون أي مناورة سياسية مع الأطراف العربية والدولية الداعية لما تسميه اصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن دون أن تحقق تقدما يذكر تواجه به جمهورها، وبالمقابل فان تلك الأطراف بدأت بسلسلة من المطالب التي ترى بها جزءا من عملية الإصلاح، الأمر الذي يشكل خطورة على انهيار السلطة داخليا التي لم تعد تولي الشأن الداخلي الفلسطيني اية اهمية تذكر.

اليوم النظام السياسي الفلسطيني يعاني من أزمات متلاحقة، تنذر بهز جدرانه، ويشهد حالة ترنح ساهم هو نفسه بجزء منها من خلال اجراءاته وعدم قدرته على فهم متطلبات الرأي العام الداخلي، والهروب باتجاه الرضوخ الكلي للمتطلبات الخارجية التي فتحت شهيتها للمزيد من الضغوط، بينما تركت تلك الأطراف سواء العربية او الدولية أساس المشكلة المتمثلة بالاحتلال الذي يعيق اي حالة تعافي للأوضاع الفلسطينية بل يضع العراقيل امامها.

بات ملزما على القيادة ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ان تمسك زمام الامور، وتعيد توجيه دفة الإصلاح نحو الداخل بتعزيز صمود الفلسطينيين، ووقف ماكينة الطلبات الخارجية حتى تحقق إنجاز سياسي مقابل ذلك، والا فان هذه القيادة سوف تدفع ثمن هذا الانهيار في المجتمع عبر صناديق الاقتراع في اي مرحلة قادمة، فلا يهم المواطن العادي اليوم سوى تعزيز بقاءه وصموده وتحصيل لقمة عيشه ليؤمن حياة كريمة لأسرته، وعليها ايضا الضغط على الحكومة الفلسطينية بالالتزام أكثر تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني.

النظام السياسي الفلسطيني اليوم على المحك، حكومة الاحتلال تحاول فرض سياسة الامر الواقع ما يهدد بانهيار السلطة أو جعلها تبدو كما هو الآن أكثر ضعفا امام الرأي العام الفلسطيني، والاطراف الدولية ايضا تحاول تجريدها من صلاحياتها عبر فرض ما تسميه الإصلاح، منذر بشد صاعق تفجير قنبلة شظاياها لن تبقى ولا تذر، ويبدو ان أطراف عديدة معنية بهذا الانفجار وان يكون في وجه القيادة الفلسطينية. اليي عليها ان تدرك ان الوضع الداخلي وتمكين الجبهة الداخلية من الصمود يبقى الأمل الوحيد للنظام السياسي، وللنجاة من المخططات التي تتصيده.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور